مرصد المالية العامة

كانون الأول 2021

لمحة عامة

على الرغم من الأزمة الإقتصادية والمالية المستمرة، شهد الميزان المالي تحسناً ملحوظاً خلال العام 2021 مقارنةً مع العام 2020، مدفوعًا بزيادة كبيرة بنسبة 32.1 في المائة لجهة الإيرادات، إضافة إلى تراجع بنسبة 7.0 في المائة لناحية الإنفاق نتيجة انخفاض كل من النفقات الجارية والرأسمالية.

سجَّل **إجمالي الميزان المالي** فائضًا بقيمة 2,197 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021، مقارنة بعجزٍ بلغ 4,083 مليار ليرة خلال العام 2020. إضافةً إلى ذلك، سجَّل **الميزان الأولي** فائضاً ملحوظاً بقيمة 5,009 مليار ليرة خلال العام 2021 مقارنةً مع عجز بقيمة 977 مليار ليرة خلال العام السابق.

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة 1-2-3

النفقات
صفحة 3-4

تطور الدين العام
صفحة 4

جدول 1: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	ك2– ك1 2020	ك2– ك1 2021	نسبة التغير 2020/2021
إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة	**15,342**	**20,263**	**32.1%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**19,425**	**18,066**	**-7.0%**
• *تسديد فوائد*	*2,917*	*2,608*	*-10.6%*
• *تسديد أقساط القروض الميسرة[1]*	*189*	*205*	*8.1%*
• *النفقات الأولية[2]*	*16,319*	*15,253*	*-6.5%*
إجمالي العجز/الفائض	**-4,083**	**2,197**	**-**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**-977**	**5,009**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع
2. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إرتفع **إجمالي الإيرادات** بقيمة 4,921 مليار ليرة (32.1 في المائة) سنويًا ليصل إلى 20,263 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021.

بلغ مجموع **الإيرادات الضريبية** 15,237 مليار ليرة خلال العام 2021، وذلك بإرتفاع بلغ 4,763 مليار ليرة (45.5 في المائة)، مقارنة مع مجموع 10,474 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق. جاء هذا الارتفاع نتيجة الزيادة في مختلف الفئات الضريبية بخاصة الضرائب الداخلية على السلع والخدمات والضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال.

في التفاصيل، سجّلت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال إرتفاعًا سنوياً بقيمة 887 مليار ليرة (18.3 في المائة) خلال العام 2021، نتيجة الإرتفاع الإستثنائي في ضريبة الدخل على الأرباح بقيمة 1,330 مليار ليرة (176.4 في المائة) لتصل إلى 2,084 مليار ليرة[1]. في المقابل، إنخفضت ضريبة الدخل على الفوائد بقيمة 884 مليار ليرة (27.6 في المائة)، وذلك مع تراجع مجموع ودائع القطاع الخاص بنسبة 7.8 في المائة بين كانون الأول 2020 وكانون الأول 2021 من جهة، والإنخفاض الملحوظ

[1] بشكل جزئي نتيجة تسديد الضريبة الإستثنائية المفروضة على رقم أعمال المصارف التجارية لعام 2019 (مادة 20 من قانون موازنة عام 2020).

المسجل في متوسط نسب الفوائد على الودائع بين كانون الثاني– كانون الأول 2020 وكانون الثاني– كانون الأول 2021[2] من جهة أخرى. تجدر الإشارة إلى أن المقارنة السنوية للتحصيلات الضريبية تأثرت بشكل كبير بقرارات الإقفال المفروضة لمواجهة جائحة كورونا. فقد تراجعت التحصيلات خلال عام 2020 بشكل كبير اعتباراً من منتصف شهر آذار بخاصة مع تمديد معظم المهل الضريبية، مقابل تدني أرقام التحصيلات خلال الشهرين الأولين من العام 2021. وقد بدأت التحصيلات تتحسن اعتبارًا من آذار 2021 على الرغم من تدهور الوضع الإقتصادي الذي تواجهه البلاد.

سجّلت الضريبة على الأملاك إرتفاعًا سنوياً بقيمة 554 مليار ليرة (38.3 في المائة) خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021، نتيجة الزيادة السنوية الملحوظة التي طالت كافة بنودها. في التفاصيل، ارتفعت تحصيلات رسوم التسجيل على العقارات بقيمة 198 مليار ليرة (18.0 في المائة)[3] خلال العام 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2020. ترافق ذلك مع زيادة في كلٍ من رسم الإنتقال والضريبة على الأملاك المبنية بقيمة 281 مليار ليرة (200.8 في المائة) و75 مليار ليرة (36.3 في المائة) على التوالي.

كذلك، سجلت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات ارتفاعاً سنوياً بقيمة 3,027 مليار ليرة (126.8 في المائة) خلال العام 2021، مدفوعةً بارتفاع تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 2,945 مليار ليرة (158.0 في المائة)، حيث تمّ تمديد مهلة التصريح عن الفصلين الأول والثاني من العام 2021 بشكل متكرر[4]. في التفاصيل، سجّلت كل من الضريبية على القيمة المضافة المحصّلة داخلياً وتلك المحصلة لدى الجمارك إرتفاعًا سنويًا بنسبة 284.7 في المائة[5] و43.8 في المائة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس. في المقابل، إنخفضت التحويلات من أرباح إدارة حصر التبغ والتنباك بشكل طفيف بقيمة 13 مليار ليرة (4.8 في المائة).

إضافةً إلى ذلك، إرتفعت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بقيمة 256 مليار ليرة (19.9 في المائة) جراء الزيادة المسجّلة في كل من الرسوم على السيارات ورسوم الجمارك بقيمة 238 مليار ليرة (159.1 في المائة) و156 مليار ليرة (47.4 في المائة) على التوالي. من جهة أخرى، إنخفضت الرسوم على البنزين بقيمة 155 مليار ليرة (20.7 في المائة) وذلك بسبب الإنكماش الحاصل في إستهلاك البنزين بعد إرتفاع الأسعار مع إلغاء الدعم لسعر الصرف.

من جهتها، إرتفعت الإيرادات الضريبية الأخرى (خاصة رسوم الطابع المالي) بقيمة 39 مليار ليرة (7.9 في المائة) لتصل إلى 532 مليار ليرة خلال العام 2021.

سجّلت **الإيرادات غير الضريبية** إرتفاعاً بقيمة 353 مليار ليرة (11.0 في المائة) لتصل إلى 3,565 مليار ليرة خلال العام 2021. في التفاصيل، شهدت إيرادات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة إرتفاعاً سنوياً بقيمة 213 مليار ليرة (9.9 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، حيث سجّلت التحويلات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية زيادة بقيمة 321 مليار ليرة (21.1 في المائة)، كذلك ارتفعت إيرادات كازينو لبنان بقيمة 239 مليار ليرة (262.0 في المائة)[6]. قابل ذلك بشكل جزئي، انخفاض إيرادات مرفأ بيروت بقيمة 197 مليار ليرة (73.9 في المائة) لتسجل مجموع 70 مليار ليرة بحلول شهر كانون الأول 2021[7]، وكذلك تراجع

---

[2] شهد متوسط الفوائد تراجعاً من 4.22 في المائة إلى 1.72 في المائة للودائع بالليرة، ومن 1.88 في المائة إلى 0.37 في المائة للودائع بالعملات الأجنبية وذلك بين كانون الثاني– كانون الأول 2020 وكانون الثاني– كانون الأول 2021.

[3] وفقاً لأرقام المديرية العامة للشؤون العقارية، ارتفع عدد العقارات المباعة بشكل كبير بنسبة 33.9 في المائة خلال العام 2021 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق. وقد طغت هذه الزيادة على الانخفاض المسجل في متوسط أسعار هذه العقارات بنسبة 19.3 في المائة.

[4] بناء على قرارات وزير المالية رقم 1/322 تاريخ 20 أيار 2021، رقم 1/361 تاريخ 1 حزيران 2021، رقم 1/462 تاريخ 14 تموز 2021، رقم 1/485 تاريخ 30 تموز 2021 ورقم 1/494 تاريخ 6 آب 2021.

[5] بتأثير جزئي من فرض موجب إصدار الفواتير من قبل أصحاب الأعمال بالليرة اللبنانية (بالتالي ضمناً بحسب سعر الصرف في السوق الموازية) بما فيها الضريبة على القيمة المضافة، وذلك بحسب إعلام وزير المالية رقم 114/ص1 تاريخ 15 كانون الثاني 2021.

[6] جاءت هذه الزيادة السنوية بدفع من تراجع سعر صرف الليرة ما أدى إلى ارتفاع قيمة المبالغ المصروفة بالعملة المحلية بخاصة من قبل الأجانب والمغتربين. كذلك، تجدر الإشارة إلى كون إيرادات عام 2020 متدنية بشكل إستثنائي نتيجة الإقفال المتكرر المفروض والتراجع الكبير في الحركة السياحية.

[7] مع إنخفاض عدد البواخر في مرفأ بيروت بنسبة 9.1 في المائة بين عام 2020 وعام 2021، وذلك بعد التراجع الكبير في عمل المرفأ بعد الإنفجار في آب 2020 وتدني حركة التجارة الخارجية حيث انخفض حجم كل من الإستيراد والتصدير بشكل سنوي بنسبة 10.0 في المائة و6.4 في المائة على التوالي.

التحويلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان) من مبلغ 60 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020 إلى صفر خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021.

كذلك، إرتفعت الرسوم والعائدات الإدارية بشكل طفيف بقيمة 63 مليار ليرة (8.8 في المائة) لتصل إلى 779 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، وذلك مع تسجيل إرتفاع كبير في رسوم الأمن العام بقيمة 141 مليار ليرة (82.9 في المائة)، مقابل تراجع كل من رسوم السير ورسوم الإجازات بقيمة 68 مليار ليرة (22.1 في المائة) و22 مليار ليرة (29.0 في المائة) على التوالي.

بالتوازي، سجّلت الإيرادات غير الضريبية المختلفة (بمعظمها محسومات تقاعدية) إرتفاعًا بقيمة 63 مليار ليرة (19.4 في المائة) لتصل إلى 388 مليار ليرة خلال العام 2021، منها 52 مليار ليرة مبالغ مقتطعة على رواتب ومعاشات تقاعد العسكريين[8]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة الإرتفاع في الإيرادات الإستثنائية الناتجة عن تسوية مخالفات البناء التي سجلت مجموع 86 مليار ليرة خلال العام 2021 مقارنةً مع 13 مليار ليرة خلال العام السابق.

إنخفضت **إيرادات الخزينة** بقيمة 195 مليار ليرة لتصل إلى 1,461 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021 مقارنة مع مبلغ 1,656 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2020. ويعود الرقم الإستثنائي المسجل خلال العام الماضي إلى عملية استرداد بقيمة 644 مليار ليرة حصلت خلال شهر نيسان 2020، وذلك بعد الاتفاق الذي حصل بين المصرف المركزي ووزارة المالية ونصّ على استرداد مدفوعات الفوائد المسددة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني لغاية آذار 2020. والجدير بالذكر أنّ إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها، وبذلك فإن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

النفقات

شهد **إجمالي النفقات** تراجعًا بقيمة 1,359 مليار ليرة (7.0 في المائة) ليصل إلى 18,066 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021 مقارنة مع 19,425 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2020.

سجّلت **النفقات الجارية الأولية**[9] إنخفاضًا بقيمة 898 مليار ليرة (6.6 في المائة) لتصل إلى 12,807 مليار ليرة خلال العام 2021. جاء هذا التراجع بشكل أساسي نتيجة الإنخفاض في كل من التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، المخصصات، الرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية، التحويلات إلى القطاع غير العام والتحويلات إلى الهيئة العليا للإغاثة بقيمة 584 مليار ليرة (41.9 في المائة)، 157 مليار ليرة (2.6 في المائة)، 103 مليار ليرة (38.9 في المائة) و99 مليار ليرة (30.5 في المائة) على التوالي. في المقابل، شهدت بنود إنفاق أخرى زيادةً سنويًّة خلال العام 2021، خاصّة تلك العائدة إلى معاشات التقاعد ونفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود مؤتمرات خارجية، غيرها) حيث ارتفعت بقيمة 275 مليار ليرة (9.6 في المائة) و16 مليار ليرة (17.7 في المائة)، على التوالي.

إنخفضت **تسديدات الفوائد** بقيمة 309 مليار ليرة (10.6 في المائة) خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021 نتيجة التراجع في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية بقيمة 166 مليار ليرة (71.1 في المائة) وذلك بعد اتخاذ الحكومة قرار تعليق سداد استحقاقات اليوروبوند في آذار 2020. كذلك تراجعت الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 143 مليار ليرة (5.3 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

إرتفعت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** بشكلٍ طفيف بقيمة 15 مليار ليرة (8.1 في المائة) لتصل إلى 205 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2021.

[8] محسومات مقرة بموجب قانون الموازنة العامة لسنة 2019 رقم 144 تاريخ 31 تموز 2019.

[9] تتألف النفقات الجارية الأوّلية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

تراجعت **النفقات الرأسمالية** بشكلٍ ملحوظ بقيمة 141 مليار ليرة (41.0 في المائة) لتصل إلى 246 مليار ليرة خلال العام 2021، وذلك مع إنخفاض كل من نفقات الصيانة، التجهيزات والإنشاءات قيد التنفيذ بقيمة 91 مليار ليرة (70.1 في المائة)، 45 مليار ليرة (77.7 في المائة) و27 مليار ليرة (12.7 في المائة)، على التوالي.

سجلت **نفقات الخزينة** إنخفاضًا بقيمة 195 مليار ليرة (11.1 في المائة) لتصل إلى 1,562 مليار ليرة خلال العام 2021، وذلك مع التراجع المسجل في نفقات الخزينة الأخرى بقيمة 544 مليار ليرة (61.2 في المائة)، والناتج بدوره بشكل جزئي عن الإنخفاض المسجل في رديّات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 45 مليار ليرة (29.0 في المائة). من ناحية أخرى، إرتفعت التحويلات لصالح البلديات بقيمة 445 مليار ليرة (72.1 في المائة).

الدين العام

بلغ **إجمالي الدين العام** 151,318 مليار ليرة مع نهاية كانون الأول 2021، بزيادة بلغت 7,210 مليار ليرة (5.0 في المائة) مقارنة مع نهاية العام 2020. في المقابل، ارتفع صافي الدين بوتيرة أخف بنسبة 2.4 في المائة ليصل إلى 132,080 مليار ليرة، إذ سجلت ودائع القطاع العام زيادة ملحوظة بقيمة 4,105 مليار ليرة (27.1 في المائة) خلال العام 2021.

إرتفع **الدين بالعملة المحلية** بقيمة 3,494 مليار ليرة (3.9 في المائة) ليصل إلى 93,256 مليار ليرة مع نهاية كانون الأول 2021، مقارنةً مع 89,762 مليار ليرة في نهاية عام 2020. في التفاصيل، إرتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة 2,923 مليار ليرة (5.3 في المائة) لتصل إلى 58,002 مليار ليرة مع نهاية كانون الأول 2021، تلاها إرتفاع في محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية، مع زيادة حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 2,628 مليار ليرة (25.3 في المائة) لتصل إلى 13,021 مليار ليرة. من جهة أخرى، تراجعت حصة المصارف التجارية من الديون بالعملة المحلية بقيمة 1,948 مليار ليرة (8.4 في المائة) لتصل إلى 21,209 مليار ليرة مع نهاية كانون الأول 2021.

إرتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة 3,716 مليار ليرة (6.8 في المائة) لتصل إلى 58,062 مليار ليرة مع نهاية كانون الأول 2021، عاكسةً الإرتفاع الملحوظ في متأخرّات القسائم بقيمة 3,123 مليار ليرة. من ناحية أخرى، انخفضت القروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 105 مليار ليرة مقارنة مع نهاية العام 2020.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	ك2– ك1 2020	ك2– ك1 2021	نسبة التغير 2020/2021
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**13,686**	**18,802**	**37.4%**
الإيرادات الضريبية	10,474	15,237	45.5%
الإيرادات غير الضريبية	3,212	3,565	11.0%
إجمالي إيرادات الخزينة	**1,656**	**1,461**	**-11.8%**
إجمالي الإيرادات العامة	**15,342**	**20,263**	**32.1%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	ك2– ك1 2020	ك2– ك1 2021	نسبة التغير 2020/2021
الإيرادات الضريبية	**10,474**	**15,237**	**45.5%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**4,857**	**5,744**	**18.3%**
ضريبة الدخل على الأرباح	*754*	*2,084*	176.4%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*715*	*924*	29.1%
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	*155*	*368*	137.8%
ضريبة الدخل على الفوائد	*3,205*	*2,322*	-27.6%
غرامات (ضريبة على الدخل)	*27*	*46*	69.8%
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**1,448**	**2,002**	**38.3%**
ضريبة على الأملاك المبنية	*207*	*282*	36.3%
رسوم تسجيل على العقارات	*1,101*	*1,298*	18.0%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**2,386**	**5,413**	**126.8%**
الضريبة على القيمة المضافة	*1,864*	*4,809*	158.0%
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	*213*	*284*	33.5%
رسوم تسجيل على السيارات	*145*	*171*	18.1%
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	*68*	*112*	66.0%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**1,290**	**1,546**	**19.9%**
الجمارك	*328*	*484*	47.4%
رسوم، ومنها:	*962*	*1,063*	10.5%
رسوم على البنزين	*750*	*595*	-20.7%
رسوم على التبغ	*52*	*68*	30.5%
رسوم على السيارات	*150*	*388*	159.1%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**493**	**532**	**7.9%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	ك1– ك2 2020	ك1– ك2 2021	نسبة التغير 2020/2021
الإيرادات غير الضريبية	**3,212**	**3,565**	**11.0%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**2,146**	**2,359**	**9.9%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	1,915	2,263	18.2%
إيرادات كازينو لبنان	91	331	262.0%
إيرادات مرفأ بيروت	266	70	-73.9%
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	37	20	-44.1%
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	1,520	1,841	21.1%
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	60	0	-100.0%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	162	83	-48.7%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	10	13	36.5%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**716**	**779**	**8.8%**
رسوم إدارية، ومنها:	594	674	13.4%
رسوم كتاب العدل	50	53	6.5%
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	170	310	82.9%
رسوم السير	309	240	-22.1%
رسوم قضائية	29	26	-10.1%
رسوم القيادة	17	25	41.2%
عائدات إدارية	18	26	44.6%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	2	2	-3.1%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	74	53	-29.0%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	28	25	-10.5%
الغرامات والمصادرات	**24**	**39**	**60.3%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**325**	**388**	**19.4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2020 ك2– ك1	2021 ك2– ك1	نسبة التغير 2020/2021
1. النفقات الجارية	**16,811**	**15,619**	**-7.1%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	9,885	9,893	0.1%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	6,138	5,980	-2.6%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	3,280	3,475	6.0%
معاشات التقاعد	2,852	3,127	9.6%
تعويضات نهاية الخدمة	427	348	-18.6%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب	467	437	-6.4%
تسديد فوائد ومنها: *1/*	2,917	2,608	-10.6%
فوائد على القروض الداخلية	2,684	2,541	-5.3%
فوائد على القروض الخارجية	233	68	-71.1%
تسديد أقساط ديون خارجية	189	205	8.1%
مواد استهلاكية، ومنها:	392	333	-15.2%
نفقات تغذية	38	14	-64.1%
محروقات	8	8	0.4%
أدوية	278	269	-3.3%
خدمات خارجية	149	125	-16.0%
تحويلات أخرى، ومنها:	2,565	1,758	-31.5%
مؤسسة كهرباء لبنان 2/	1,393	810	-41.9%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	100	100	0.0%
الهيئة العليا للإغاثة	326	226	-30.5%
التحويلات إلى القطاع غير العام	264	161	-38.9%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 3/	0	0	-
نفقات جارية أخرى، ومنها:	622	648	4.1%
مستشفيات	522	537	2.8%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	92	108	17.7%
نفقات مالية أخرى	0	0	-
دعم الفوائد المدينة	91	49	-46.1%
2. النفقات الاستثمارية	**418**	**246**	**-41.0%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	0	-
تجهيزات	58	13	-77.7%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	211	185	-12.7%
صندوق المهجرين	0	0	-
مجلس الجنوب	30	22	-26.5%
مجلس الإنماء والإعمار	86	140	63.5%
وزارة الأشغال والنقل	33	1	-98.0%
أخرى، ومنها:	59	20	-65.3%
الهيئة العليا للإغاثة	5	7	48.1%
صيانة	129	39	-70.1%
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	19	10	-45.8%
3. سلفات موازنة *4/*	**343**	**498**	**45.3%**
4. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) *5/*	**97**	**140**	**44.2%**

5.نفقات الخزينة 6/	**1,757**	**1,562**	**-11.1%**
بلديات	617	1,062	72.1%
أمانات	88	57	-36.0%
ودائع 7/	163	99	-39.2%
أخرى، ومنها:	889	345	-61.2%
رديّات الضريبة على القيمة المضافة	*154*	*110*	-29.0%
6.إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**19,425**	**18,066**	**-7.0%**

المصدر :كشف حساب رقم 36 ،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية
1/للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم(6)
2/للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من" نفقات الخزينة الاخرى "إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.
3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.
4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابق ا تحت البند" غيره ."نظر ا لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل وسوف تتم قوننتها لاحق ا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفق ا لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.
5/يتضمن هذا البند(باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.
6/اعتبارا من كانون الأول 2011 ، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر ا لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفق ا للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.
7/ ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2020 ك1 – ك2	2021 ك1 – ك2	نسبة التغير 2020/2021
تسديد فوائد	**2,917**	**2,608**	**-10.6%**
الدين بالعملة المحلية	2,684	2,541	-5.3%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	233	67	-71.1%
*فوائد على اليوروبوند**	*157*	0	-100.0%
فوائد على قروض ميسّرة	*76*	67	-11.0%
تسديد أقساط ديون خارجية	**189**	**205**	**8.1%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
(1) إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.
**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان

(مليار ل.ل.)	2020 ك1 – ك2	2021 ك1 – ك2	نسبة التغير 2020/2021
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**1,393**	**810**	**-41.9%**
خدمة الدين	3	4	29.2%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	**1,390**	**791**	**-43.1%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام القائم حسب الدائن في نهاية شهر كانون الأول 2021

(مليار ل.ل.)	2019 ك1	2020 ك1	2021 ك1	نسبة التغيير ك1 2021– ك1 2020
إجمالي الدين العام	**138,150**	**144,108**	**151,318**	**5.0%**
الدين بالعملة المحلية	**87,279**	**89,762**	**93,256**	**3.9%**
** فوائد متراكمة من الدين*	1,294	1,338	1,401	4.7%
أ– مصرف لبنان	50,717	55,079	58,002	5.3%
ب– المصارف التجارية (يتضمنREPOs)	25,316	23,157	21,209	-8.4%
ج– ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	11,246	11,526	14,045	21.9%
مؤسسات عامة	9,968	10,393	13,021	25.3%
سندات فروقات المتعهدين/1	120	120	120	0.0%
دين بالعملة الأجنبية /2	**50,871**	**54,346**	**58,062**	**6.8%**
أ–القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,850	2,991	2,959	-1.1%
ب– ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) */3*	242	151	46	-69.7%
ج– إصدارات يوروبوند في السوق	47,206	47,206	47,206	0.0%
متأخرات من أصل الدين	0	3,769	6,923	83.7%
د– فوائد متراكمة على اليوروبوند	570	587	534	-9.0%
هـ– متأخرات من قسائم	0	3,142	6,265	99.4%
و– متأخرات من فوائد متراكمة	0	269	1,052	291.1%
ز– سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية */4*	3	0	0	-
ودائع القطاع العام	15,677	15,133	19,238	27.1%
صافي الدين العام	**122,473**	**128,975**	**132,080**	**2.4%**
إجمالي القيمة السوقية للدين /5	**74,441**	**75,553**	**77,337**	**2.4%**
النسبة من اجمالي الدين العام	54%	52%	51%	-

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.

2/ أرقام كانون الأول 2019- كانون الأول 2020 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

3/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، وشريحتين من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008 أما الثانية ففي تشرين الأول 2012.

4/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

5/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 3.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات

تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1718
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb